الضعيف

ما نقص عن درجة الحسن قليلاً .

ومن ثَمَّ تُردِّد في حديث أُناس، هل بلغ حديثُهم إلى درجة الحسن أم لا ؟

وبلا ريبٍ : فخلقٌ كثيرٌ من المتوسطين في الرواية بهذه المثابة . فآخر مراتب الحسن هي أول مراتب الضعف .

أعني : الضعيف الذي في : (السنن) وفي كتب الفقهاء، ورواته ليسوا بمتروكين؛ كابن لهيعة، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وأبي بكر بن أبي مريم الحمصي، وفرج بن فضالة، ورِشْدين، وخلق كثير .

الشرح

مقصود الذهبي من الضعيف

الضعيف الذي يقصده (هنا) الإمامُ الذهبي : هو الذي يسميه المعاصرون : (الخفيف الضعف)، وهو : الحديث الذي يصلح للاعتبار والمتابعات والشواهد . وحتى نعرف هذه المرتبة بالضبط ؛ لابد أن نبين متى يكون الحديث غير صالح للمتابعات والشواهد؟

الأحوال التي يكون فيها الحديث غير صالح للمتابعات والشواهد

فنقول : يكون الحديث غير صالح للمتابعات والشواهد في حالتين :

* **أولاهما** : أن يكون من رواية غير العدل .

* **ثانيهما** : أن يكون وهمًا وخطأً، ولو كان من رواية أوثق الناس .

فإذا وُجِدَ في الحديث أحدُ هذين السببين، فهو حديث شديد الضعف غير صالح للاعتبار؛ وإن كان الحديث الضعيف ضعَّفته بغير واحد من هذين الأمرين، فهو صالح للاعتبار .

وتنبه إلى أنه لا يلزم من كون الراوي سيِّئ الحفظ : أن يكون حديثُه وهمًا

لا ينجبر .

ما يسمى به الحديث الغير صالح للمتابعات والشواهد

وقد يُعبَّر عن هذا النوع من الردِّ (أعني الردَّ بشدة الضعف) : بالمنكر إذا كان الوهم من راوٍ ضعيف ، أو بالشاذ إذا كان الوهم من راوٍ ثقةٍ . هذا على اصطلاح المتأخرين ، ولك أن تُعبِّر عنه : بأنه (شديد الضعف) ، أو منكر ، أو متروك ، أو مطروح .

حكم المنقطعات والسقط في السند من حيث كونها صالحة للمتابعات والشواهد

ومِما يحسن التكلّم عليه هنا : أنواع المنقطعات والسقط في السند . هل هي صالحةٌ للمتابعات والشواهد ، أم لا ؟

والجواب : أنَّه لا يصحُّ إطلاق حكم عليها باعتبار أو عدمه ، أو تقييد ذلك بالمنقطع دون المعضل ؛ لأن الساقط في كلٍّ منها مجهول ، قد يكون عدلاً وقد يكون فاسقًا فلا بد من التفصيل .

والصحيح : أن يَنْظُرَ العالم المجتهد المتأهل إلى هذا الحديث سندًا ومتنًا ، فإن وجد فيه نكارة أصبح عنده هذا الحديثُ شديدَ الضعف غير صالح للمتابعات والشواهد ، وإن لم يجد فيه نكارةً أصبح صالحًا للمتابعات والشواهد .

حكم رواية المجهول من حيث كونها صالحة للمتابعات والشواهد

هذا كلُّه يقال في المنقطعات كلِّها ، ويقال كذلك في رواية المجهول ؛ لأنَّ العلة واحدة ، وهي أن الساقط والمجهول كليهما يمكن أن يكون عدلاً (فيصلح للاعتبار) أو غير عدل (فلا يصلح للاعتبار) .

خطأ السيوطي في تخطئته لابن الجوزي في (موضوعاته)

ومن هنا كان الخطأ لدى كثير من العلماء المتأخرين ، وأَكْثَرَ منه الإمام السيوطي في كتابه : (اللآلئ المصنوعة) ، فكثيرًا ما يتعقَّب ابن الجوزي ويخطئُه ، والحق مع ابن الجوزي ؛ حيث يأتي إلى أحاديث فيها راوٍ أو راويان مجهولان ، أو فيها انقطاع ، فيقول : هذا حديث خفيف الضعف ، ليس فيه راوٍ متهمٌ بالكذب : فهو صالح للمتابعات والشواهد . مع أن الحديث ظاهر النكارة والبطلان ، فما يدريك لعل هذا المجهولَ كذابٌ ؟!

ما يستثنى من المنقطعات

ولا نستثني من المنقطعات إلَّا المرسل ، فالأصل فيها أنها صالحةٌ للاعتبار ؛ لضعف احتمال أن يكون الساقط فيها متروكًا ، لجلالة الطبقة التي وقع فيها السقط . ولا نخرج عن هذا الأصل إلا بنكارة في غاية الوضوح .

* قال الذهبي: «ما نقص عن درجة الحسن قليلاً».

أعلى مراتب الضعيف

هذه أعلى مراتب الضعيف الخفيف الضعف.

* قال: «ومن ثَمَّ تُردِّدَ في حديث أناس، هل بلغ حديثهم إلى درجة الحسن أم لا؟».

هنا يُبيِّن لك: أن هذه المرتبة مما يسوغ فيها الاختلاف والاجتهاد، فقد يُحسِّن بعضُ أهل العلم حديث بعض الرواة؛ لأنه عنده في آخر مراتب القبول، وقد يُضعِّفه بعضُهم؛ لأنه عنده في أعلى مراتب الضعف.

تشابك آخر مراتب الحسن من أول مراتب الضعف

* قال: «وبلا ريب: فخلقٌ من المتوسطين في الرواية بهذه المثابة، فآخر مراتب الحسن هي أول مراتب الضعيف».

وهذا يبيِّن لك تشابك المراتب، وأنَّه ليست هناك حدودٌ فاصلةٌ تمكِّنك من الجزم بحسن الحديث أو ضعفه في بعض الأحيان.

ولهذا: فإن هذه المنزلة من منازل الرواة لا يُتْقن التعامل معها إلا قلة، ممن أوتوا خبرة تامة بعلم الحديث؛ لأننا لا نكتفي بالنظر إلى ظاهر السند، بل ننظر في الحديث إذا كان فردًا: هل يحتمل ضبطُ هذا الراوي ما انفرد به، أو لا يحتمله؟

التمثيل على هذا التشابك

فمثلاً: علي بن زيد بن جدعان فيه خلاف طويل: فبعضهم يُحسِّنه، وبعضهم يضعفه؛ فالذي يُحسِّن حديثه قد يجد أن ابن جدعان قد انفرد بحديث فيقبله، وقد ينفرد بحديث آخر فيضعفه؛ لأن ضبطه لا يجبر تفرده.

فمن الخطأ أن تُرجِّح في عليِّ بن زيد بن جدعان (مثلاً) حكمًا، وتُلْزِمَ غيرك بما تراه؛ لأن هذه المنزلة فيها دقَّة أوجبت الخلاف.

ذكر المؤلف عددًا من رواة هذه المرتبة

* قال: «أعني: الضعيف الذي في (السنن) أو في كتب الفقهاء، ورواته ليسوا بالمتروكين؛ كابن لهيعة، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وأبي بكر بن أبي مريم الحمصي، وفرج بن فضالة، ورشدين، وخلق كثير».

تفرُّد الذهبي بهذا القسم

سمَّى هنا جماعة من الرواة ممن لم يُتَّهموا في عدالتهم، وهذا القسم الذي حرره (هنا) الذهبيُّ يكاد يكون من انفراداته؛ لأن ابن الصلاح الذي

سبقه إلى ذكر الضعيف، جعل لفظ (الضعيف) شاملاً لكل أنواع الضعف، حتى قال في الحديث الموضوع: «**وهو شر أقسام الأحاديث الضعيفة**». فالضعيف عند ابن الصلاح يشمل: الضعيف الخفيف الضعف، والضعيف الشديد الضعف، والموضوع. والضعيف (حسب ما يظهر من تقسيم الذهبي) قاصرٌ على خفيف الضعف.

ولا خلاف بينهما؛ فإن العلماء يطلقون الضعيف: وقد يقصدون به الضعيف خفيف الضعف، أو شديد الضعف؛ ولذلك يأتي ابن عدي إلى رواة يتهمهم بالكذب، فيقول في أحدهم: «**هذا راوٍ بيِّن الضعف**»، أو «**الضعف على حديثه بيِّن**».

لكن أراد الإمام الذهبي أن يخصَّ هذه المرتبة بكلام خاص؛ حتى تتميز عن غيرها من مراتب الضعف.

مظان الأحاديث الضعيفة

**** ومن مظان الأحاديث الضعيفة خفيفة الضعف:**

١- كلُّ الكتب التي لم تشترط الصحة.

٢- وقد تجد الأحاديث الضعيفة في كتب الصحيح؛ كالأحاديث التي خولف فيها البخاري أو مسلم أو ابن خزيمة أو ابن حبان أو الحاكم، لكنها ليست مظنة البحث عن الأحاديث الضعيفة.

٣- من خلال أحكام العلماء؛ كأن يقول أحدهم: هذا فيه انقطاع، أو فيه فلان وهو ضعيف، أو فيه فلان وهو ليس بالقوي... وهكذا.

٤- كتب الضعفاء التي تذكر الأحاديث المستضعفة للرواة؛ مثل: (الكامل) لابن عدي، و(المجروحين) لابن حبان، و(الضعفاء) للعقيلي. وإن كانت كتب الضعفاء غالبًا ما تذكر الأحاديث الشديدة الضعف؛ إمّا لكونها وهمًا، أو من رواية غير عدل.

* * *